العَرَب الاقتصادي

العدد 13640 | الأحد 5 جمادى الآخرة 1448هـ | 15 نوفمبر 2026م

820 مليون دولار حجم سوق البيانات.. «بيت المشورة»:

نمو متسارع للاقتصاد الرقمي في قطر

يشهد الاقتصاد الرقمي في قطر والعالم نموا متسارعا، حيث يقدر حجم سوق تحليلات البيانات في دولة قطر بنحو 820 مليون دولار خلال عام 2026، وفقاً لبرنامج مسرعة «تسمو» الرقمي التابع لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ورصدت دراسة أعدتها الباحثة نور دخيل الله النابت، ومراد بوضاية الأستاذ المساعد في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر، ونشرتها مجلة «بيت المشورة» العلمية أن تقديرات سوق تحليلات البيانات الكبيرة عالمياً تشير إلى توقع بلوغه نحو 655.53 مليار دولار بحلول عام 2029، بما يعكس اتساع نطاق الاعتماد على البيانات بوصفها مورداً اقتصادياً مهماً في الاقتصاد الرقمي.



● الدوحة - العَرَب

وجاء في الدراسة، التي تحمل عنوان «التأصيل الفقهي والقانوني لمالية البيانات الشخصية: دراسة مقارنة بالقانون القطري»، أن التطور المتسارع في تقنيات جمع البيانات وتخزينها وتحليلها أوجد واقعاً اقتصادياً وقانونياً جديداً، لم تعد فيه البيانات مجرد معلومات مرتبطة بالأفراد أو المؤسسات، بل أصبحت مورداً تتولد عنه قيمة اقتصادية متزايدة، خصوصاً بعد إخضاعها لعمليات المعالجة والتنظيم والتحليل.

ولفتت الدراسة إلى أن هذا التحول يطرح تساؤلات فقهية وقانونية بشأن طبيعة البيانات، ومدى اعتبارها مالاً قابلاً للتملك والتعامل والاستغلال، والحدود التي ينبغي أن تحكم التصرف فيها، بما يضمن عدم المساس بالحقوق الشخصية والخصوصية.

> **البيانات تتحول إلى أصول اقتصادية بعد إخضاعها للمعالجة والتحليل**

> **ضرورة تطوير الإطار التشريعي المنظم لحماية البيانات الشخصية**



○ الاقتصاد إحدى الركائز الرئيسية للأجندة الرقمية 2030 «صورة أرشيفية»

التعامل مع البيانات الشخصية

وفي هذا الإطار، أوضحت الدراسة أن التعامل مع البيانات الشخصية يقتضي التمييز بين البيانات الأولية أو الخام، التي ترتبط بصاحبها وتكشف عن جوانب من حياته الخاصة، وبين البيانات التي خضعت للمعالجة والتحليل والتنظيم، واكتسبت نتيجة ذلك خصائص وقيمة اقتصادية مختلفة.

وترى الدراسة أن هذا التمييز أساسي لفهم الطبيعة الفقهية والقانونية لكل نوع، إذ لا يصح التعامل مع البيانات الخام باعتبارها سلعة مالية مطلقة، بالنظر إلى ارتباطها بحقوق الشخص وخصوصيته وكرامته الإنسانية.

وأضافت أن البيانات الشخصية في صورتها الأولية تظل مرتبطة بصاحبها، بما يستدعي الحفاظ على حقوقه في التحكم فيها والموافقة على جمعها ومعالجتها واستخدامها، وفق الضوابط القانونية.

احترام الخصوصية والشفافية والأمانة

وفي السياق ذاته، تناولت الدراسة قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية رقم (13) لسنة 2016، مبينة أنه يوفر إطاراً قانونياً لتنظيم التعامل مع البيانات الشخصية، ويستند إلى مبادئ من بينها احترام الخصوصية والشفافية والأمانة وصون كرامة الإنسان.

كما أشارت إلى أن القانون ينظم عمليات جمع البيانات ومعالجتها والاحتفاظ بها، ويقرر لصاحب البيانات حقوقاً تتصل بالموافقة والتحكم والاعتراض وسحب الموافقة، وفق الشروط والضوابط التي يحددها التشريع.

وأفادت الدراسة بأن هذه الضمانات تكتسب أهمية خاصة مع توسع استخدام البيانات في الأنشطة الاقتصادية، إذ إن إضفاء قيمة مالية على البيانات لا يعني انتقال جميع الحقوق المتعلقة بها إلى الجهات التي تجمعها أو تعالجها أو تستفيد منها. بل يقتضي، بحسب الدراسة، الفصل بين الحقوق الشخصية الملازمة لصاحب البيانات، وبين القيمة التي قد تنشأ عن عمليات المعالجة والتحليل، بما يسمح بالاستفادة الاقتصادية من البيانات دون المساس بالحماية القانونية المقررة للأفراد.

لوسيل

إعلان مناقصة

اسم التأهيل:
أعمال تجميل المواقع (اللاندسكيب) بمدينة لوسيل - التأهيل المسبق للمقاولين.

وصف مختصر للأعمال:
تدعو شركة لوسيل للتطوير العقاري الشركات القادرة على إثبات خبرتها وكفاءتها للتأهل المسبق لعدد من حزم أعمال التجميل (اللاندسكيب) ضمن مشروع تطوير مدينة لوسيل. وتشمل الأعمال ما يلي:

- أعمال الهاردسكيب (Hardscape) بما في ذلك الأرصفة، الممرات، مسارات الدراجات، وممرات المشاة.
- أعمال الزراعة والتجميل (Softscape) بما في ذلك الأشجار والشجيرات والغطاء النباتي والمساحات الخضراء.
- تصميم وتنفيذ شبكة ري أوتوماتيكية متكاملة.
- أعمال أثاث الشوارع مثل المقاعد، سلال المهملات، حوامل الدراجات، والحواجز مع تركيب الأساسات.
- أعمال إنارة اللاندسكيب بما في ذلك إنارة الأشجار، أعمدة الإنارة، إنارة الحواجز، إنارة المظلات مع خزائن الخدمات ولوحات التغذية الكهربائية.
- شبكات التصريف ومياه الأمطار ومياه الشرب وشبكات المرافق (FS / LV / ELV) وشبكة مراقبة النظم الامنية.
- العناصر والمرافق التجميلية بما في ذلك (النوافير والعناصر المائية، الجدران المعمارية، أكشاك الأغذية والمشروبات، دورات المياه، الملاعب متعددة الاستخدامات، مناطق وألعاب الأطفال، المظلات والهياكل الظلية).

شروط التأهيل:
يجب على مقدمي التأهيل أن يثبتوا بالمستندات قدرتهم على استيفاء المتطلبات والمعايير التالية:

1. معايير التقييم الخاصة بالخبرة وقيمة الأعمال:
   - الخبرة ذات الصلة يجب تقديم ما يلي:
     أ. قائمة بأكبر المشاريع المنجزة خلال الفترة 2026 - 2021 مع قيمة كل مشروع وبيانات المالك وجهة الاتصال.
     ب. قائمة بأكبر المشاريع الجارية خلال الفترة 2026 - 2021 مع قيمة كل مشروع وبيانات المالك وجهة الاتصال.
   - متوسط حجم الأعمال السنوي: يجب ألا يقل متوسط حجم الأعمال السنوي للشركة عن 20 مليون ريال قطري، ويُشترط إثبات ذلك من خلال تقديم البيانات المالية المدققة لآخر خمس (5) سنوات.
   - يجب على المقاول إثبات قدرته على تنفيذ مشروع لاندسكيب واحد سابق لا تقل قيمته عن 25 مليون ريال قطري خلال اخر خمس سنوات.
2. معايير التقييم الفني وتشمل تقييم الملف التعريفي للشركة، وخبراتها وقدراتها الفنية، والموارد المتاحة لديها من كوادر وعمالة ومقاولين من الباطن وموردين ومعدات ومشاتل، بالإضافة إلى أنظمة الصحة والسلامة والبيئة، وبرامج ضمان الجودة ومراقبة الجودة.
3. أن تكون الشركة مسجلة في دولة قطر.

مكان استلام مستندات التأهيل:
الحصول على مستندات التأهيل من قسم مراقبة الوثائق - المشتريات، مبنى لوسيل
البريد الإلكتروني: procurementlocal@qataridiar.com.

تاريخ استلام مستندات التأهيل:
ابتداء من 15 نوفمبر 2026, ما بين الساعة 8:30 صباحا و حتى الساعة 12:00 ظهرا.

تاريخ إقفال التأهيل:
1 ديسمبر 2026 بموعد أقصاه الساعة 12 ظهرا بالتوقيت المحلي.

الوثائق المطلوبة لاستلام مستندات التأهيل:

- نسخة من السجل التجاري للشركة بقطر ساري المفعول.
- خطاب تفويض من الشركة مصحوبا ببطاقة هوية الشخص الذي سيستلَم الوثائق.
- تعبئة و إرفاق تعهد الحفاظ على السرية والذي يمَكن الحصول عليه من عنوان الشركة المذكورة أعلاه أوعن طريق البريد الإلكتروني: procurementlocal@qataridiar.com

للاستفسارات الإضافية، يُرجى التواصل كتابياً عبر البريد الإلكتروني procurementlocal@qataridiar.com.

مصممة حصريًا للعملاء القطريين

البنك التجاري يُطلق «مقدام» الفئة المصرفية الجديدة

● الدوحة - العَرَب

أعلن البنك التجاري عن إطلاق «مقدام»، وهي الفئة المصرفية الأولى من نوعها المخصصة حصريًا للعملاء القطريين. وقد صممت لتواكب تطلعاتهم وطموحاتهم، وتمنحهم تجربة مصرفية خاصة مستلهمةً تميزها من قيم الشجاعة والمبادرة والريادة الراسخة في الهوية القطرية.

ويتمتع عملاء «مقدام» بباقة من الامتيازات والعروض الحصرية بحيث يحصل أول 100 عميل ينضمون إلى «مقدام» على قسيمة سفر بقيمة 20,000 ريال مع الخطوط الجوية القطرية. كما ويستفيد الأعضاء من عروض وامتيازات حصرية على بطاقة «مقدام» الائتمانية، إلى جانب أسعار فائدة تفضيلية على مجموعة من المنتجات التمويلية، بما في ذلك القرض العقاري والقرض الشخصي وقرض السيارات.

وقد استُلهم اسم «مقدام» من كلمة عربية أصيلة تعبّر عن الشجاعة والمبادرة والريادة، وهي قيم راسخة في دولة قطر وأبنائها. ويجسد هذا الاسم معنى المبادرة والتقدم لمساندة الآخرين قبل أن يطلبوا ذلك، وهو النهج الذي حرص البنك التجاري أن ينعكس في هذه التجربة المصرفية، من خلال تقديم امتيازات تواكب احتياجات العملاء وتدعم تطلعاتهم.

وتتزين الهوية البصرية وتصميم البطاقة بصورة الجواد العربي، رمز الأصالة والشموخ والنبل عبر الزمن، لتجسد اعتزاز البنك التجاري بالهوية القطرية وإرثها الثقافي العريق، الذي يحرص البنك على الاحتفاء به وترسيخ قيمه.

وفي هذا الإطار، قال ستيفن موس، الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك التجاري: «لطالما شكّل العملاء القطريون محور اهتمام لنا منذ تأسيس البنك. لذلك، نؤمن بأن تقديم أفضل تجربة مصرفية لهم يتطلب فهمًا لطموحاتهم وتطلعاتهم. ويجسّد «مقدام» روح التقدّم بثقة نحو المستقبل، وهو النهج الذي نتبعه في دعم عملائنا القطريين. وبصفتنا بنكًا قطريًا، فإن هذا الالتزام جزء لا يتجزأ من هويتنا، وسنواصل الوفاء به للأجيال قادمة.»

من جانبه، قال ناصر الشرشني، مساعد المدير العام ومدير الخدمات المصرفية الخاصة في البنك التجاري: «يحمل اسم «مقدام» معنى أصيلاً في ثقافتنا القطرية، وقد صممت هذه الفئة المصرفية لتتمحور حول اللحظات المهمة في حياة عملائنا. ولطالما كان هدفنا تقديم تجربة مصرفية مدروسة التفاصيل ومتميزة في هويتها، يشعر معها العملاء القطريون بأنها تعبر عنهم وعن تطلعاتهم».

تقديرا لإنجازاتهم في دعم رؤية الشركة

«الرّيل» تكرم الفائزين بجوائز إنجاز الأعمال دون أضرار

● الدوحة - العربي

نظمت شركة سكك الحديد القطرية «الرّيل» حفل النسخة الثالثة من «جوائز شركة الرّيل لإنجاز الأعمال دون أضرار»، لتكريم المتأهلين إلى القائمة النهائية والإعلان عن الفائزين بجوائز نسخة 2026 تقديرا لإنجازاتهم في دعم رؤية الشركة لإنجاز الأعمال دون أضرار، وذلك بحضور جاسم محمد الأنصاري، الرئيس التنفيذي للشركة، وعدد من أعضاء وممثلي الإدارة التنفيذية والعليا.

وتأتي هذه النسخة امتدادا لنجاح نسختي عامي 2024 و2025، حيث تحتفي الجوائز بالإنجازات المتميزة في مجالات الصحة والسلامة والأمن والرفاهية والبيئة والاستدامة.

وتلقت نسخة هذا العام 130 طلبا للمشاركة من شركة الرّيل ومزودي خدماتها ومقاوليها، بزيادة تتجاوز 38% مقارنة بالنسخة الأولى التي أقيمت عام 2024، ما يعكس تنامي المشاركة منذ إطلاق الجوائز. وخضعت تسع فئات من أصل 11 فئة للتقييم من قبل فريق الصحة والسلامة وخبراء من مختلف إدارات الشركة، للوصول إلى القائمة المختصرة للمتأهلين إلى المرحلة النهائية. وقال المهندس عبد الرحمن علي الملك، رئيس قطاع تسليم المشاريع في شركة الرّيل: «بعد ثلاث نسخ، لا تزال جوائز شركة الرّيل لإنجاز الأعمال دون أضرار تعكس ثقافة سلامة يتشارك فيها الجميع في الرّيل ومزودو خدماتها. ويؤكد تنامي المشاركة هذا العام أن السلامة أصبحت مسؤولية جماعية بصورة متزايدة، لذلك نحن ملتزمون بتكريم من يقدمون القدوة في بناء بيئة عمل أكثر أمانا واستدامة.

وأضاف نتقدم بالتهنئة للفائزين على تميزهم والتزامهم بدعم جهود الشركة ودورها الريادي في تعزيز ثقافة السلامة في مختلف قطاعاتها».

ومن خلال التقدير والمكافأة والتحسين المستمر، يعزز برنامج الجائزة التزام شركة الرّيل بترسيخ ثقافة سلامة راسخة في جميع عملياتها ومشاريعها، تماشيا مع رؤيتها الهادفة إلى التشغيل الخالي من الإصابات والأضرار.

وتضمن برنامج الجائزة لعام 2026 مجموعة جوائز شملت 11 فئة تركز على دعم رؤية إنجاز الأعمال دون أضرار، وأتيحت فرصة المشاركة فيها لنحو 4700 من الموظفين والعاملين ومزودي الخدمات والمقاولين المتعاقدين مع الشركة.

وتسهم تلك الجوائز في تعزيز التميز ونشر أفضل الممارسات لتوفير بيئة عمل أكثر أمانا واستدامة، وتندرج ضمن برنامج السلامة الشامل لشركة الرّيل الذي يضم ورش التوعية بالصحة والسلامة المهنية ومبادرات أوسع للصحة والرفاهية، تهدف جميعها إلى ترسيخ ثقافة السلامة في مختلف شبكاتها وقطاعاتها.



○ الجوائز تحتفي بالإنجازات المتميزة في عدة مجالات

عبد الرحمن الملك: السلامة أصبحت مسؤولية جماعية بصورة متزايدة



○ حضور واسع من الإدارة العليا بـ«الريل» وممثلي الشركات

تزويد كامل أسطول «جلفستريم» بخدمة ستارلينك

«القطرية» تعاود التحليق إلى الرياض والدمام

● الدوحة - العربي

أعلنت الخطوط الجوية القطرية استئناف رحلاتها اليومية إلى مطاري الرياض والدمام، بالمملكة العربية السعودية.

جاء ذلك وفق تحديث نشرته عبر موقعها الإلكتروني الرسمي بشأن خدماتها من وإلى السعودية حيث بدأت الناقلة رحلاتها أول أمس الجمعة 13 نوفمبر إلى مطار الملك خالد الدولي بالرياض، وأمس السبت 14 نوفمبر، استأنفت رحلاتها اليومية إلى مطار الملك فهد الدولي بالدمام، فيما يستمر التعليق المؤقت للرحلات من وإلى أبها والطائف.

وتنضم الرياض والدمام إلى الوجهات السعودية التي تشغّل إليها الناقلة رحلاتها، ومن بينها جدة والمدينة المنورة؛ إذ يُظهر الجدول المنشور على الموقع الرسمي للخطوط القطرية تشغيل خمس رحلات يوميًا إلى جدة وأربع رحلات يوميًا إلى المدينة المنورة. كما يتضمن الجدول زيادة رحلات جدة إلى ست يوميًا اعتبارًا من 21 نوفمبر، ثم سبع رحلات يوميًا بدءًا من 28 نوفمبر الجاري.

أما رحلات الرياض فترتفع إلى رحلتين يوميا من 21 نوفمبر، واعتبارا من 28 نوفمبر تصل إلى ثلاث رحلات يوميا، وهو ما ينطبق أيضا على رحلات الناقلة إلى الدمام.

ودعت الخطوط الجوية القطرية المسافرين إلى مراجعة موقعها الإلكتروني أو تطبيقها للاطلاع على أحدث المعلومات المتعلقة بالحجوزات وجداول الرحلات.

وفي سياق آخر أعلنت «القطرية لطائرات رجال الأعمال»، القسم الخاص في مجموعة الخطوط الجوية القطرية لخدمات الطائرات الخاصة، عن استكمال تزويد كامل أسطول طائراتها المخصصة للرحلات الطويلة جداً من طراز جلفستريم G700 وG650ER بخدمة Starlink.

وتأتي هذه الخطوة لترسخ مكانة القطرية لطائرات رجال الأعمال كشركة رائدة في قطاع الطيران الخاص، بما يؤكد التزامها بالاستثمار في أحدث التقنيات للارتقاء بخدمة عملائها.

وبفضل خدمة Starlink، يمكن لمسافري القطرية لطائرات رجال الأعمال الاستمتاع باتصال لاسلكي بالإنترنت فائق السرعة، يتمتع بزمن استجابة منخفض طوال رحلتهم، الأمر الذي يتيح المجال لإجراء اجتماعات عبر الفيديو ومتابعة البث المستمر، وتطبيقات المراسلة، فضلاً عن إنجاز الأعمال بكفاءة عالية ودون أي انقطاع، لا سيما خلال الرحلات الجوية الطويلة حول العالم. وتتميز خدمة Starlink على متن الطائرة بأنها تماثل سرعة الإنترنت في المنازل ومكاتب العمل. كما تضمن التغطية الشاملة لخدمة Starlink تجربة رقمية متكاملة ومستمرة فوق المحيطات والمناطق البعيدة والمجالات الجوية الدولية.

تُسيّر الناقلة الوطنية لدولة قطر رحلاتها الجوية إلى أكثر من 170 وجهة سفر عالمياً خلال موسم الشتاء، عبر مقر عملياتها في الدوحة، مطار حمد الدولي، والذي سبق وأن توِّج من قبل سكاي تراكس بلقب «أفضل مطار في الشرق الأوسط» لـ 11 مرّة متتالية، و«أفضل مطار في العالم للتسوق» لثلاث مرات متتالية، و«أفضل مطار في العالم» لثلاث مرات خلال الأعوام الستة الماضية.

الدوحة تستضيف اجتماع وزراء الأمن السيبراني العرب 26 نوفمبر

● الدوحة - قنا

أعلنت دولة قطر، ممثلة بالوكالة الوطنية للأمن السيبراني، أمس، استضافة الدوحة اجتماع الدورة العادية الثالثة لمجلس وزراء الأمن السيبراني العرب، بمشاركة واسعة من أصحاب المعالي والسعادة الوزراء ورؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بالأمن السيبراني ورؤساء وفود الدول العربية، في 26 نوفمبر الجاري.

ومن المقرر أن يناقش الاجتماع الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، ويصدر عنه مجموعة من القرارات الهادفة لتحقيق أهداف المجلس ورؤية الإستراتيجية العربية للأمن السيبراني.

وقال سعادة المهندس عبد الرحمن بن علي الفراهيد المالكي رئيس الوكالة الوطنية للأمن السيبراني، لوكالة الأنباء القطرية «قنا» إن استضافة دولة قطر لأعمال الدورة العادية الثالثة لمجلس وزراء الأمن السيبراني العرب، تجسد التزامها الراسخ بدعم العمل العربي المشترك، وتعزيز التنسيق والتعاون الإقليمي في مواجهة التحديات المتسارعة في الفضاء السيبراني.

وأضاف سعادته أن المجلس يمثل إطارا عربيا مهما لتوحيد الجهود وتبادل الخبرات والتجارب بين الدول الأعضاء، بما يسهم في بناء فضاء سيبراني عربي آمن وموثوق، ويعزز قدرة الدول العربية على حماية مصالحها الرقمية ومواكبة التحولات التكنولوجية المتسارعة، بما يدعم مسارات التنمية والنمو والازدهار.

وبين أن الدورة الثالثة تشكل محطة مهمة لتعزيز الحوار بين صناع القرار والمسؤولين المعنيين بالأمن السيبراني في الدول العربية خصوصا في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها المنطقة، ومناقشة أبرز التطورات والمخاطر والتهديدات السيبرانية، إلى جانب بلورة رؤى مشتركة وتطوير خطط استباقية تسهم في رفع مستوى الجاهزية وتعزيز منظومات الحماية والاستجابة، فضلاً عن مواصلة تطوير الأطر التشريعية والسياسات والإستراتيجيات الوطنية والإقليمية.



○ المهندس عبد الرحمن بن علي المالكي

«أريد» تنظم مؤتمر ومعرض البيئة الرقمية غدا

● الدوحة - العربي

تستضيف مجموعة أريد النسخة الثانية من مؤتمر ومعرض البيئة الرقمية يومي 16 و17 نوفمبر الجاري، ويجمع الحدث ممثلين عن الجهات الحكومية والتنظيمية وقطاع الأعمال والأوساط الأكاديمية لتبادل الرؤى حول القرارات التي ترسم ملامح الاقتصاد الرقمي.

ويقام المؤتمر تحت شعار «تشكيل مستقبل الاقتصادات الرقمية: السياسات والسيادة ومستقبل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات»، لبحث كيف يمكن للأطر القانونية والتنظيمية أن تدعم الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتبنّي التقنيات الناشئة، مع حماية المستهلكين وتعزيز ثقة المجتمع.

وبعد نسخته الأولى في 2024، يمتد الحدث هذا العام إلى يومين، ويجمع كلمات رئيسية وجلسات نقاشية وحوارات، إلى جانب معرض للمنصات والخدمات الرقمية. ويأتي انعقاده بعد فترة وجيزة من المؤتمر العالمي للجوال في الدوحة، وبالتزامن مع مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات، ليتيح بحث سبل ترجمة الطموحات التقنية للقطاع إلى أولويات عملية في السياسات والاستثمار.

وقال هلال محمد الخليفي، الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية والتنظيمية لمجموعة Ooredoo: «ستؤثر القرارات التي تُتَّخذ اليوم بشأن الذكاء الاصطناعي والبيانات والاتصال في وجهة الاستثمارات ومدى وصول فوائدها إلى الجميع. ونحتاج إلى أطر للسياسات تمنح الشركات الثقة للاستثمار، وتمنح الأفراد الثقة لاستخدام الخدمات الرقمية. ويجمع هذا المؤتمر مختلف وجهات النظر لتحديد خطوات عملية يمكن للحكومات والقطاع اتخاذها».

ويستعرض البرنامج أسس اقتصاد الذكاء الاصطناعي، بما يشمل الاتصال ومراكز البيانات واحتياجات الطاقة، إلى جانب قضايا السيادة الرقمية وحوكمة الذكاء الاصطناعي. كما تتناول المناقشات الأمن السيبراني والهوية الرقمية وحماية المستهلك، والتدابير اللازمة لتسهيل المشاركة الرقمية وإتاحتها بتكلفة ميسّرة.

بحث تطوير الإجراءات والسياسات

«التجارة» تناقش تحديات مهنة تدقيق الحسابات

نظمت وزارة التجارة والصناعة الملتقى الثاني لمناقشة التحديات التي تواجه مهنة تدقيق الحسابات، بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، وذلك بحضور سعادة السيد صالح عبد الله المانع، وكيل الوزارة المساعد لشؤون التجارة بوزارة التجارة والصناعة، وبمشاركة أعضاء الجمعية ولجنة مدققي الحسابات بالوزارة ونخبة من المختصين والخبراء في مجال المحاسبة والتدقيق، وممثلين الجهات المهنية والأكاديمية.



○ جانب من الحضور خلال الملتقى



المرزوقي: إيجاد حلول عملية تسهم في تطوير المهنة وتيسير ممارستها

● الدوحة - العرب

ويأتي تنظيم الملتقى استكمالاً للملتقى الأول الذي عقد في النصف الأول من العام الجاري، وفي إطار حرص الوزارة على مواصلة الحوار مع مدققي الحسابات والجهات المهنية ذات العلاقة، وتعزيز التعاون المشترك للارتقاء بمهنة تدقيق الحسابات، من خلال متابعة التحديات التي تواجهها والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها، بما يسهم في تطوير المهنة وتعزيز جودة أدائها.

وتناول الملتقى استعراض أبرز التحديات التي نوقشت خلال الملتقى الأول، وما تم اتخاذه من إجراءات بشأنها، إلى جانب مناقشة التحديات الراهنة التي تواجه مدققي الحسابات في ممارسة أعمالهم، وبحث السبل الكفيلة بمعالجتها، في ضوء التطورات الاقتصادية والتقنية المتسارعة والمتطلبات المهنية والتنظيمية ذات الصلة.

وفي كلمة الوزارة، أكد السيد أحمد محمد المرزوقي، مدير إدارة شؤون الشركات، حرص الوزارة على مواصلة الحوار والتواصل مع مختلف القطاعات لاسيما القطاعات ذات الأهمية في منظومة الأعمال، مشيراً إلى أهمية مناقشة التحديات التي تواجه مهنة تدقيق الحسابات، والاستفادة من آراء المختصين في إيجاد حلول عملية تسهم في تطوير المهنة وتيسير ممارستها.

كما شدد على ضرورة التزام مكاتب التدقيق بالإجراءات والمتطلبات القانونية والتنظيمية المنظمة للمهنة، بما يعزز جودة خدمات التدقيق ويرسخ الثقة والشفافية في بيئة الأعمال.

من جانبه، أكد الدكتور طلال صباح العبد الله، أمين سر وعضو مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، حرص الجمعية على تعزيز جودة أعمال التدقيق والارتقاء بالمستوى المهني لمدققي الحسابات، بما يسهم في إصدار تقارير عالية الجودة ويعزز الثقة والشفافية في التقارير المالية.

وشهد الملتقى تبادل الآراء والخبرات بين المشاركين، ومناقشة المقترحات والحلول العملية للتحديات المطروحة، إلى جانب بحث سبل تعزيز قنوات التواصل والتفاعل بين مدققي الحسابات والجهات ذات العلاقة، بما يدعم الشراكة المهنية، ويسهم في رصد التحديات المستجدة والاستفادة من الملاحظات والمقترحات عند تطوير الإجراءات والسياسات ذات الصلة بالمهنة.

وأكد الملتقى أهمية مواصلة عقد اللقاءات المتخصصة، وتعزيز التنسيق والتعاون بين وزارة التجارة والصناعة وجمعية المحاسبين القانونيين القطرية ومدققي الحسابات، ومتابعة ما يتم طرحه من تحديات ومقترحات، بما يسهم في تذليل المعوقات التي تواجه المهنة، ورفع كفاءة الأداء المهني، وتعزيز جودة أعمال التدقيق والموثوقية في التقارير المالية.

وفي نهاية اللقاء أعرب المشاركون عن شكرهم وتقديرهم لوزارة التجارة والصناعة على مبادرتها بتفتح آفاق التعاون والتواصل مع مكاتب تدقيق الحسابات، واهتمامها بتطوير المهنة، وتذليل المعوقات التي تواجه مكاتب وشركات المحاسبة.



ضبط أوضاع المالية العامة والاستقرار السياسي

«QNB»: إيطاليا تستعيد ثقة الأسواق الأوروبية بدعم تحسن الاقتصاد

● الدوحة - العرب

أكد بنك قطر الوطني «QNB» أن إيطاليا تمضي نحو استعادة مكانتها بهدوء بعد أن انتقلت من كونها مصدرا للقلق في الأسواق الأوروبية إلى موضع ثقة، مدعومة بتحسن أساسياتها الاقتصادية، وضبط أوضاع المالية العامة، والاستقرار السياسي، وتعزز متانة الميزانيات العمومية للقطاع الخاص والمركز المالي الخارجي.

وتوقع «QNB» في تقريره الأسبوعي أن تظل هوامش العائد على السندات الإيطالية دون المستويات التي بلغتها خلال فترات الضغوط السابقة، رغم أن إعادة تسعير المخاطر السيادية عالميا أدت إلى اتساع فروق العائد خلال الأسابيع الأخيرة، مشيرا إلى أن الاختبار الحاسم لا يزال ماثلا أمام البلاد.

وبين التقرير أنه مع توقعات ارتفاع العجز مجددا إلى 3,4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2027، لتمويل الاحتياجات الدفاعية واحتياجات الطاقة، واقتراب موعد الانتخابات العامة المقررة في وقت لاحق من العام نفسه، سيغدو الحفاظ على الانضباط المالي أمرا أساسيا لترسيخ المصداقية التي اكتسبتها إيطاليا بعد جهود مضنية.

وأشار إلى أن إيطاليا ظلت خلال معظم السنوات الخمس عشرة الماضية من بين أضعف دول منطقة اليورو، إذ أدى ارتفاع الدين العام، والضعف المزمن في معدلات النمو، وهشاشة القطاع المصرفي، والتغييرات المتلاحقة للحكومات، إلى جعل السندات الحكومية الإيطالية مصدرا متكررا للضغوط في الأسواق، بدءا من أزمة الديون السيادية خلال الفترة بين عامي 2011 و2012، وصولا إلى الخلاف مع بروكسل بشأن الموازنة في عام 2018.

ولفت التقرير إلى أنه في سبتمبر 2022، وفي خضم أزمة الطاقة وتغيير الحكومة، بلغ الفارق بين عائدات السندات الحكومية الإيطالية والألمانية لأجل 10 سنوات 251 نقطة أساس، وهو مستوى عكس الشكوك المستمرة لدى المستثمرين بشأن استدامة الدين، غير أن إيطاليا حققت منذ ذلك الحين تحولا هادئا ولافتا.

وأضاف أن الفارق تقلص بحلول يناير 2026 إلى 59 نقطة أساس، وهو أدنى مستوى له منذ عام 2008، فيما انخفض العائد على السندات الحكومية الإيطالية لأجل 10 سنوات مؤخرا إلى ما دون نظيره الفرنسي، في انعكاس سجل لأول مرة في أواخر عام 2025، وازداد وضوحا خلال الأسابيع الأخيرة.

وذكر البنك أن وكالات التصنيف الائتماني حذت حذو الأسواق، إذ رفعت وكالة فيتش في سبتمبر 2025 التصنيف الائتماني لإيطاليا إلى BBB+، في أول ترقية لتصنيف البلاد منذ عام 2021، كما رفعت وكالة موديز في نوفمبر تصنيف إيطاليا إلى Baa2، في أول ترقية لها منذ 23 عاما، مستندة إلى الاستقرار السياسي، والسياسة المالية الحصيفة، وتزايد قوة القطاع المصرفي.

ورأى التقرير أن التحسن في تقييمات إيطاليا يستند إلى عوامل أساسية متينة، وليس مجرد انعكاس لظروف السيولة العالمية المواتية، مبينا أن الاتساع الأخير في فارق العائد لا يعكس تراجعا في التحسن الذي شهدته الأسس الاقتصادية للبلاد.

تعدد الخيارات المتاحة أمام المستثمرين

تنوع المعروض العقاري من الوحدات السكنية يعزز فرص الشراء

● الدوحة - العرب

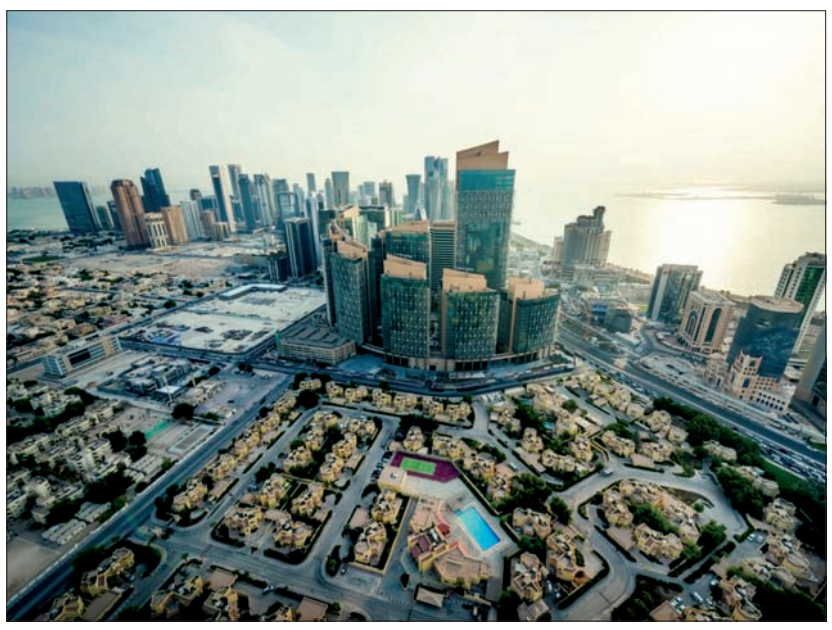
يشهد السوق العقاري في قطر نموا في حركة الاستفسارات عن شراء الوحدات السكنية، خاصة الشقق في المشاريع العقارية الحديثة، والفلل في المجمعات السكنية التي شهدت فرز وحداتها، مدعومًا بتنوع المعروض العقاري وتعدد الخيارات المتاحة أمام المشترين، إلى جانب التشريعات المنظمة لتملك غير القطريين للعقارات والانتفاع بها.

وأوضح التقرير الأسبوعي لشركة الأصمخ للمشاريع العقارية أن هذا الاهتمام يعكس توجه شريحة من الأفراد والمستثمرين نحو اقتناء العقارات، سواء لأغراض السكن أو الاستثمار طويل الأجل، في ظل توفر مشاريع سكنية بمساحات وأسعار متفاوتة تلبي احتياجات شرائح مختلفة من المشترين.

وبيّن التقرير أن التشريعات المنظمة لتملك غير القطريين للعقارات والانتفاع بها أسهمت في تعزيز جاذبية السوق العقاري القطري، من خلال إتاحة فرص التملك في مناطق محددة وفق ضوابط وإجراءات قانونية واضحة، بما يدعم ثقة المستثمرين ويوسع قاعدة المشترين المحتملين.

وأضاف أن التطورات التي شهدتها المنظومة التشريعية، ومن بينها قرار مجلس الوزراء رقم (21) لسنة 2026 بتعديل بعض أحكام القرار رقم (28) لسنة 2020 بشأن تحديد المناطق التي يجوز فيها لغير القطريين تملك العقارات والانتفاع بها، تعكس استمرار تطوير البيئة التنظيمية للقطاع، بما يواكب احتياجات السوق وتوجهاته الاستثمارية.

وأشار التقرير إلى أن مدينة لوسيل ومشروع اللؤلؤة يبرزان ضمن الوجهات العقارية التي تستقطب اهتمام الراغبين في شراء الشقق السكنية، لما يوفرانه من بنية تحتية متطورة ومرافق خدمية وترفيهية متكاملة، فضلًا عن المشاريع العقارية المتنوعة التي تضمانها.



إقبال على الفلل

وفيما يتعلق بالفلل السكنية، أوضح التقرير أن السوق يشهد إقبالًا على شرائها، لا سيما في المجمعات السكنية التي شهدت فرز وحداتها العقارية، بما يتيح بيعها بصورة مستقلة، مشيرًا إلى أن هذا التوجه يعكس اهتمام شريحة من المشترين بهذا النوع من العقارات لتلبية احتياجاتهم السكنية.

وأضاف تقرير «الأصمخ» أن التوقعات تشير إلى زيادة الإقبال على شراء الوحدات السكنية خلال الربع الرابع من عام 2026، خاصة في المشاريع التي تجمع بين المواقع المتميزة والأسعار التنافسية، مؤكدًا أن استمرار تطوير المشاريع السكنية الجديدة يسهم في تعزيز المنافسة بين المطورين العقاريين، ويدفع نحو تقديم منتجات تتناسب مع متطلبات السوق، بما يوفر فرصًا أوسع أمام الراغبين في التملك، ويدعم التوازن بين العرض والطلب.

وأوضح التقرير أن تنامي الاستفسارات عن شراء العقارات السكنية يمثل مؤشرًا إيجابيًا على نشاط السوق العقاري، ويعكس اهتمام المشترين بالفرص المتاحة، في ظل التطورات التي يشهدها القطاع على صعيد المشاريع السكنية والبيئة التشريعية المنظمة للتملك.

أسعار الأراضي وقيم التعاملات

وعلى صعيد الأداء الأسبوعي للتعاملات العقارية، أفاد تقرير شركة الأصمخ للمشاريع العقارية بأن قيم الصفقات العقارية سجلت انخفاضًا مقارنة بالأسبوع السابق، وفقًا لآخر نشرة عقارية صادرة عن إدارة التسجيل العقاري بوزارة العدل، وذلك للأسبوع الممتد من (1 إلى 5 نوفمبر الحالي)، وبلغ عدد الصفقات العقارية المنفذة 210 صفقات، فيما بلغت قيمة التداولات العقارية نحو 449,4 مليون ريال.

وأوضح التقرير أن بلديتي ام صلال والدوحة استحوذتا على الحصة الأكبر من حيث عدد الصفقات المنفذة، محتلتين المرتبتين الأولى والثانية على التوالي. وبلغ متوسط عدد الصفقات المنفذة يوميًا ما يقارب 42 صفقة، فيما وصلت قيمة التداولات على الوحدات السكنية إلى نحو 136,6 مليون ريال، تم تنفيذها خلال الفترة ذاتها في مناطق اللؤلؤة، ولوسيل، ولقطيفية، والعب، والخرايج، والوعب، والصخامة، وغار ثعيلب، والوكير.